

# ماسبيرو.. «استجابة منقوصة للمطالب» لم تطفى الاحتجاجات

## أوميكرون.. شكوك في جدوى الجرعة التعزيزية 02

## هكذا تبيض الإخوان صفحة إرهابيها 08

### «المكالمات الأخيرة للدكاتور».. هكذا تحول بن علي من «سيد مطاع» إلى منبوذ من أقرب معاونيه!



**أحدثكم عن «شيخ الأزهر»..  
عواصف مذهبية وسياسية  
يواجهها الطيب بثبات 04**

اتصل بقرينة مرة أخرى، واستشاره مجدداً بشأن العودة إلى تونس، فأجابه بقرينة بأنه «لن يضمن سلامته» إن فعل ذلك.

بعد منتصف الليل بقليل، حطت طائرة الرئيس بن علي في جدة بالملكة العربية السعودية.

في صباح اليوم التالي، اتصل بين علي بقرينة الذي أخبره أن هناك حديثاً يتردد عن وقوع انقلاب. رفض بن علي ذلك معتبراً إياه تحركات من قبل «الإسلاميين»، وأثار مجدداً مسألة العودة إلى البلاد. حاول قرينة مصارحة رئيسه بأن: «هناك غضب في الشارع بشكل لا يمكن وصفه». سيد الرئيس، أقول لك بكل صدق، لا يمكننا ضمان سلامتك.



له كمال هذا التأكيد: «لا، لا، لا». الوضع يتغير بسرعة، والجيش ليس كافياً. ثم سأله بن علي: «هل تتصحب بالعودة الآن أم لا؟» فأجاب كمال: «الأمر ليست بخير».

وقائد الجيش رشيد عمار، وبأحد المقربين والذي يعتقد أنه كمال الطيف. حين سال قرينة عن الوضع في تونس، أخبره قرينة أن رئيساً مؤقتاً قد حل محله الآن. طلب بن علي من قرينة تكرار هذه المعلومة، قبل أن يرد بأنه سيعود إلى البلاد «خلال بضع ساعات».

منبوذ من أقرب مستشاريه ومعاونيه الذين حضوه على البقاء بعيداً عن تونس وذلك حين كان يرافق عائلته على متن طائرة متوجهة إلى المملكة العربية السعودية يعا من الأمن. وخلال ساعات من مغادرته البلاد، انتهى حكمه الذي استمر ٢٢ عاماً.

ويعتقد على نطاق واسع أن الإطاحة بين على حفزت احتجاجات الربيع العربي عام ٢٠١١، في بلدان مثل مصر وسوريا وليبيا واليمن.

كشفت «بي بي سي نيوز» النقاب عن مكالمات هاتفية حصرية سجلت سراً، وأجرهاها الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي خلال الساعات التي سبقت تنحيه عن السلطة. ما أدى إلى انطلاق أحداث ما يعرف بالربيع العربي. يكشف الفيلم الوثائقي «المكالمات الأخيرة للدكاتور»، الذي أنتجه فريق الوثائقيات في المحطة، عن مكالمات يُعتقد أن الرئيس التونسي آنذاك، زين العابدين بن علي أجراها عام ٢٠١١ ولم تبت أبداً من قبل. وقد حلل هذه التسجيلات خبراء سمعيات، ولم يجدوا بها أي دليل على تعرضها للتدوير أو التلاعب. كما أُنسجت هذه التسجيلات لأشخاص على معرفة بأطراف المكالمات المسجلة، وهم يعتقدون أن الأصوات حقيقية، ما يزيد الثقة في هذه التسجيلات. ورغم أن بعضاً من أطراف المكالمات يشككون في صحتها، إلا أن بن بي سي، وقد أمضت أكثر من عام في البحث والتدقيق للتحقق من صحة التسجيلات، تعتقد أنها أصلية. في غضون ٤٨ ساعة، تُظهر التسجيلات أن بن علي تحول من مستبد متمسك إلى

العدد 308 السنة العاشرة  
الخميس من 20-26 يناير 2022  
من 17-23 جمادى الآخرة 1443هـ  
12 صفحة - الثمن: 5 جنيهات

www.elmashhad.online

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير  
مجدي شندي

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

**رياضة**

هل يتجاوز المنتخب عثراته أم يعود من الكاميرون بخفي حنين؟ 11

**ملف**

حركة نشر الكتب في مصر خلال 5 سنوات 07-06

**مقال**

جمال حمدان تنبأ بتحول الحركات المتشعبة بالدين إلى معاقل للرجعية 04

المشهد

لا سقف للحرية

# حزمة القرارات الرئاسية.. هل تنعش الطبقة الوسطى في مصر؟



وكان المجلس القومي للأجور، أعلن في ٢١ ديسمبر الماضي تطبيق الحد الأدنى للأجور بواقع ٢٤٠٠ جنيه.

ووافق المجلس على تحديد قيمة العلاوة الدورية بـ ٣٪ من الأجر التأميني، بقيمة ٧٠ جنيهًا بعد أدنى، والتي تطبق على كل منشآت القطاع الخاص بشكل متوازن وفقاً للمعادن المحاسبية لكل منشأة.

وأوضح المجلس أن تحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلزامي لمنشآت القطاع اعتباراً من يناير ٢٠٢٢، بعد أن تم منح المنشآت المتعثرة بسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا مساحة من المرونة للتقدم بطلبات للمجلس باستثناءها من تطبيق الحد الأدنى للأجور لحين تحسن ظروفها الاقتصادية، لافتاً إلى أنه وصل للمجلس (٣٠٩٠) طلباً فردياً، و(٢٨٥٥) طلباً من ٢٢ قطاعاً خلال فترة تلقي الطلبات والتي بدأت من يوليو وحتى نهاية أكتوبر الماضيين.

وسيمت تأجيل تطبيق الحد الأدنى للأجور على المنشآت التي تقدمت بطلبات استثناءه بسبب الظروف الاقتصادية الناتجة عن

**حزمة** قرارات تؤثر على حياة ملايين الموظفين اتخذها الرئيس عبدالفتاح السيسي الثلاثاء الماضي، كان أهمها رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٠٠ جنيه وإقرار علاوتين الأولى دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٧٪ من الأجر الوطني، والثانية لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٣٪ من المرتب الأساسي بتكلفة نحو ٨ مليارات جنيه، وشملت القرارات اعتماد حافز إضافي جديد لتطوير المعلمين بقطاع التعليم، ليصل إجماليه إلى حوالي ٢.١ مليار جنيه، وكذلك تخصيص مبلغ ١.٥ مليار جنيه لتمويل حافز الجودة الإضافي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية، فضلاً عن تمويل تنفيذ القانون الجديد الخاص بمرتبات الأساتذة المتفرغين، وضم تخصصات طب الأسنان والعلاج الطبيعي والتمريض إلى قرار سابق برفع مكافأة أطباء الامتياز، والتي تصرف لهم خلال فترة التدريب في سنة الامتياز.

فمن هم المستفيدون من هذه القرارات؟ يقول مجدي البدوي، عضو المجلس القومي للأجور، إن قرارات الرئيس السيسي، سوف تطبق على جميع العاملين بالقطاعات العام والخاص ويستفيد منه أكثر من ٣٠ مليون موظف.

وأوضح البدوي، أن زيادة الحد الأدنى للأجور ينعكس على مجموعة من المكونات التي تنعكس على مصالح العمال وأصحاب الدخل المنخفض، ويعتقد العدالة الاجتماعية بين المواطنين، مؤكداً أن هذه القرارات تعمل على إحياء الطبقة المتوسطة من جديد.

ومن المقرر أن يتم تطبيق قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي، برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٠٠ جنيه مع بدء العمل بالموافقة الجديدة، بداية من أول يوليو المقبل وتطبيقها تصل نسبة الارتفاع في الأجور إلى ١٢٥٪ منذ ٢٠١٤ وحتى الآن.

وتعد الزيادة المنتظرة مع أول يوليو المقبل هي الرابعة في عهد الرئيس السيسي، فقد تم وضع حد أدنى لأجور العاملين بالجهات الإدارية للدولة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير بدءاً من يوليو ٢٠١١ بقيمة ٧٠٠ جنيه شهرياً، وذلك تمهيداً لزيادته بعد ذلك إلى ١٢٠٠ جنيه خلال ٥ سنوات تالية.

وفي ظل حكومة الدكتور حازم الببلاوي في ٢٠١٤ خلال الفترة الانتقالية بتولى الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور، تم تثبيت الحد الأدنى للأجور بصورة رسمية ليصبح ١٢٠٠ جنيه شهرياً بالرغم من عدم تطبيق ذلك القرار الحكومي.

وفي ميزانية ٢٠١٧/٢٠١٦ رفعت الحكومة

للأجور ستكون ملزمة وفقاً لقانون العمل الجديد الذي تمت مناقشته في مجلس الشيوخ، ويناقش في مجلس النواب في غضون أسابيع.

وأوضحت أن المجلس يضم تمثيلاً متوازناً لكافة الأطراف من الوزارات ذات الصلة وممثلين القطاع الخاص والغرف التجارية واتحاد الصناعات واتحاد عمال مصر.

رصد مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تقريراً من وكالة «فيتش سولوشنز» بشأن توقعات خصائص الأسرة المصرية حتى عام ٢٠٢٥.

وذكر بين التوقعات أن نسبة الأسر التي يزيد دخلها السنوي على ٣٩٠ ألف جنيه سوف تزداد إلى ١١٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٤.٦٪ في عام ٢٠٢١.